دلالتا الثّبوت والتّجدّد بينَ الجملةِ الاسميّة والفعليّة
"دراسةٌ تأصيليّة"

م. د. محمّد حمدان عبد الله عبّاس
وزارة التربية/المديرية العامة لتربية واسط
الكليّة التّربويّة المفتوحة: فرع الصّويرة

البريد الإلكتروني Email : mohamad1987md3@gmail.com

الكلمات المفتاحية: دلالة الثبوت– دلالة التجدد– الجملة الاسمية والفعلية – علماء البلاغة– علماء النحو .

كيفية اقتباس البحث
عبّاس ، محمّد حمدان عبد الله، دلالتا الثّبوت والتّجدّد بينَ الجملةِ الاسميّة والفعليّة"دراسةٌ تأصيليّة"، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٤،المجلد:١٤، العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Evidence of confirmation and renewal between the nominal and actual sentence "A thorough study"

Dr. Mohammed Hamdan Abdullah Abbas
Ministry of Education/General Directorate of Wasit Education
Open Educational College: Essaouira Branch

Keywords : The significance of stability - the significance of renewal - the nominal and verbal sentences - rhetoric scholars - grammar scholars.

How To Cite This Article
Abbas, Mohammed Hamdan Abdullah, Evidence of confirmation and renewal between the nominal and actual sentence
"A thorough study", Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2024,Volume:14,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This research is based on the study of the evidences of evidence and renewal between nominal and actual, and trying to rooting for them in guiding the opinions of grammarians, rhetoric, and interpretation. As these two signs are related to the two sentences, and a group of them stands on the significance of each of them in their gifts, but rather connects the first with the nominal sentence, and the second with the actual sentence, and most of what was in the late and the modern, so this research tried to follow these two signs with the relevant scholars، And he showed a number of results, including: The advanced grammatists did not pay attention to the significance of the evidence and the renewal in the two sentences, as much as they paid attention to the structure that depends on their logical foundations, but the later ones - the scholars of the ninth century and beyond - and the modernists; They stood on these two signs, and saw them in both types. As for the rhetoric and the interpreters; They turned to their pillars in the guidance of the grammatical lesson, and their diagnosis of the meaning of the sentences

according to their structures was not confused, nor did the utilitarian function of each type vanished.

الملخّص

يقومُ هذا البحثُ على دراسةِ دلالتي الثّبوتِ والتّجدّدِ بينَ الاسميّةِ والفعليّةِ، ومحاولة التّأصيل لها في هدي آراء علماء النّحوِ، والبلاغةِ، والتفسير؛ إذ إنّ هاتينِ الدّلالتينِ ارتبطتا بالجملتينِ، وراح جمعٌ منهم يقفُ على دلالةِ كلٍّ منهما في هديهما، بل يربطُ الأولى بالاسميّة، والثّانية بالفعليّةِ، وجلّ ما كان عندَ المتأخّرينَ والمحدثينَ، فحاول هذا البحثُ تتبّع هاتينِ الدّلالتينِ عند العلماء المعنيّين، والتّأصيل لهما، وقد أظهرَ جملةُ نتائجٍ منها: إنّ النّحويينَ المتقدّمينَ لم يتنبّهوا لدلالةِ الثّبوت والتّجدّدِ في الجملتينِ بقدر ما تنبّهوا للبنيّةِ الّتي تعتمدُ على أسسهم المنطقيّة، أمّا المتأخّرونَ منهم ـ أعني علماءَ القرن التّاسع وما بعده ـ والمحدثون؛ فقد وقفوا على هاتينِ الدّلالتينِ، وتلمّسوهما في النّوعين. أمّا البلاغيّون والمفسّرون؛ فقد التفتوا إلى ركائزهما في هدي الدّرس النّحويّ، فلم يكن تشخيصهم لدلالةِ الجملِ بحسبِ تراكيبها أمرًا مرتبكًا، ولا الوظيفة النّفعيّة لكلّ نوعٍ متلاشية.

المقدّمةُ

الحمدُ لله الدّيان، والصّلاة ثمّ السّلام على النبيّ العدنان، وعلى الآل الأفنان، والصّحب ومَن تبعه حيث ما كان.

أمّا بعدُ؛ فلا شكّ في أنّ أغلب الدّراسات النّحويّة انكبّت على دراسة المبنى أكثر من المعنى! فصبّ النّحويون عصارة جَهدهم في جانب الإعراب، وكان ذلك في هدي تعلّق كلمات اللّغة بعضها ببعض على أساس نظريّة العامل، ولم يكن هذا الجهد لمسألة الدّلالة الّتي تترتّب على ذلك خلا عناية بعض المتقدّمين الّتي لم تتجاوز التّلميح، وكانت دلالة تركيب الجمل من بينها، بيد أنّنا وجدنا بعض النّحويين يقفوا عليها، بل يربطوا دلالة الثّبوت بالجملة الاسميّة، والحدوث بالجملةِ الفعليّةِ، ولم أقف على دراسة تفصح عن الرّكائز الّتي اعتمدها المصرّحون، وهل هناك إشارات عند المتقدّمينَ أم لا؟ فجاء هذا البحث راصدًا آراء النّحويّينَ في هاتينِ الدّلالتينِ ومُؤصّلًا لها، ومحاولة الوقوف على بداياتها، وقد قسّمت البحث على ثلاثةِ محاورٍ، تسبقها توطئة وقفتُ فيها على معنى الثّبوت والتّجدّد في اللّغةِ، والاصطلاحِ، وتناولت في المحورِ الأوّلِ الثّبوت والتجدّد عند النّحويّينَ، بدءً بالمتقدّمينَ، فالمتأخّرينَ، فالمحدثينَ، فكانت نتائجُ البحثِ مشيرةً إلى أنّ المتقدّمينَ لم يتنبّهوا لدلالةِ الثّبوت والتّجدّدِ في الجملتينِ بقدر ما تنبّهوا للبنيّةِ الّتي تعتمدُ على أسسهم المنطقيّة، بخلاف المتأخّرين منهم، أمّا المحدثونَ؛ فقد أوضحوا من غير ضبابيّة أنّ هاتينِ الدّلالتينِ متعلّقة الإسنادِ، وبطبيعةِ المسند، وتضمّن المحور الثّاني: الثّبوت

والتّجدّد عند البلاغيّينَ الّذين ارتكزوا في درسهم على الدّرسِ النّحويّ، وخلص البحث إلى أنّهم كانوا أكثر وعيًا بهذه المسألة إذا ما قورنوا بالنّحويّين في خِضمِّ المدّة نفسِها، وقد حوى المحور الأخير تتبّع دلالتي الثّبوتِ والتّجدّد عند المفسّرينَ، فكان البحثُ مُسفِرًا عن أنّ بدايات هاتينِ الدّلالتين عندهم كانت عند علماء القرن السّابع، ولعلّ الرّازيّ هو أوّل من صرّح بذلك.

وقد اعتمد البحث على مصادر الدّرس النّحويّ عند المتقدّمينَ، فالمتأخرينَ، فالمحدثينَ، وتتبّع آرائهم في هذه المسألةِ، ومصادر البلاغةِ، والتّفاسير، ومحاولة رصدها عندهم.

توطئة.

ذكرتْ معجماتُ اللّغةِ أنّ (الثّبوتَ) يُعنى به: الدَوَام. "يُقَالُ: ثَبَتَ ثَبَاتًا وَثُبُوتًا، وَرَجُلٌ ثَبْتٌ وَثَبِيتٌ"[١]. قَالَ طَرَفَةُ بن العبد [من المديد][٢]:

فَالْهَبِيتُ لَا فُؤَادَ لَهُ وَ الثَّبِيتُ ثَبَّتَهُ فَهْمُهُ

وأنّ التجدّد مصدر الفعل (جدَّد)، يقال: جدَّد نشاطُه: عاد إليه[٣].

أمّا في الاصطلاحِ؛ فهما مصطلحان لازم أحدهما ـ أعني الثّبوت ـ الاسم، والجملة الاسميّة، ولازم الآخر ـ أعني التّجدّد ـ الفعل، والجملة الفعليّة. قال الجرجانيّ: إنّ "موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشّيء من غير أن يقتضي تجدّده شيئا بعد شيء. وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدّد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء. فإذا قلت:(زيد منطلق)، فقد أثبتّ الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدّد ويحدث منه شيئا فشيئا،... فإذا قلت:(زيد ها هو ذا ينطلق)؛ فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا، وجعلته يزاوله ويزجّيه"[٤]، إذ لا يخفى على أحدٍ أنّ النّحويّين ــ ولا سيّما المتأخّرون ـ جعلوا الجملة العربيّة تتراوح بين الثّبوت، والتّجدد، غير أنّ الغالب في تصنيفهم أنّ الجملة الاسميّة تفيد الثّبوت، والفعليّة تفيد التّجدد، وراحوا يبنون الأحكام على هاتين الدّلالتين، ويفرّقون بينهما، قال صاحب معاني الأبنية عند وقوفه على قوله تعالى:﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[البقرة:١٤]: إنّ الله سبحانه باين بين قول السّفهاء للمؤمنين، وقولهم لمن مثلهم؛ إذ خاطبوا أصحابهم من طريق الجملة الاسميّة؛ للدّالّة على الثّبوت المتمثّل بقولهم:(إِنَّا مَعَكُمْ)، وخاطبوا المؤمنين من طريق الجملة الفعليّة؛ للدلالة على التّجدّد بقولهم (آمَنَّا)، فلم يسوِّ سبحانه بين خطابيهم، فلم يقولوا مثلًا:(إنّا مؤمنون) كما قالوا لأصحابهم (إنّا معكم)؛ لأنّ أنفسهم لا تعينهم على ذلك، فلم يكن لهم في عقائدهم باعث، أو محرّك[٥].

المحور الأوّل

الثّبوت والتّجدّد عند النّحويّين

لا شكّ في أنّ النّحويّين المتقدّمين نظروا إلى الجملة العربيّة وصنّفوها على وفق أسسٍ كثيرةٍ، فمنهم من صنّفها بحسب موقعها الإعرابيّ، أو بحسبِ وقوعها ضمن نطاق جملة غيرها، أو بحسبِ وظيفتها العامّة، أو بحسب صدرها، وهذا الأخير هو الّذي عليه مدار بحثنا.

فقد قسّم النّحويّون المتقدّمون الجملةَ بحسبِ طبيعة صدرها على: جملةٍ اسميّة، وفعليّة؛ فإن كانت الجملة مبدوءة باسم فهي اسميّة سواء أكان صريحًا نحو قولنا:(العراقُ وطنُ الأحرارِ)، أم كان مؤوّلًا، نحو قوله سبحانه: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾[سورة البقرة؛ من الآية:١٨٤]، وإن كانت مبدوءةً بفعل فهي فعليّة، سواء أكان الفعلُ متصرفًا، نحو قولنا:(قَامَ زَيْدٌ)، أم جامدًا، نحو قوله تعالى:﴿**نِعْمَ الْعَبْدُ**﴾[ص:٣٠]، أم تامًا ـ كما سلف له التّمثيل ــ أم ناقصًا، نحو قول القائل:(كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، ومبنيًّا للفاعل أم مبنيًّا للمفعول.

هناك أنواع من الجمل عدّها النّحويّون فعليّة؛ لاعتبار أصلها، نحو **جملة النّداء**، نحو قولنا:(يَا زَيْدُ)؛ إذ إنّ (يا) النّداء أنيبت مناب (أَدْعُو)، وأصل التّركيب أَدْعُو زَيْدًا، **وكذلك نحو الجملة المتمثّلة** بقوله تعالى:﴿ **وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا**﴾[النحل:٥]، فـ(الْأَنْعَامَ) مفعول به والعامل فيه فعل محذوف وجوبًا يفسره العاملُ المذكور، وهو ما يُعرف في النّحو بباب الاشتغال، **وكذلك جملة:**﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[التوبة:٦]، فهذه الجملة فعليّة على أنّ (أَحَدًا) فاعلٌ لفعل محذوفٍ وجوبًا عند البصريّين، ولفعلٍ مذكورٍ بعده عند الكوفيّين؛ لأنّ مذهبهم يقرّ بجواز تقديم الفاعل على عامله[٦]، وبذلك هم متّفقون على كونه فاعل في الأمرين؛ ولعلّ الداعي لذلك قاعدتهم المنطقيّة التّي لا تجيز أن يلي الشّرط إلّا فعل؛ لكون الشّرط يتحقّق في الأفعال، غير أنّ الّذي يتبادر إلى الأذهان ما الفرق بين (زيدٌ استجارك)، و(استجارك زيد) من ناحية الدّلالة، لو حكمنا على أنّ الجملة الأولى اسميّة، والثانية فعليّة؟

وكذلك الجملة القسميّة، نحو قوله سبحانه: ﴿وَالْعَصْرِ ۞ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [سورة العصر:١-٢]، فهي على أقيستهم أنّها جملة فعليّة، إذ الأصل: أقسم والعصر، فالفعل (اقسم) محذوف وجوبًا[٧].

وهذا التّقسيم هو الّذي عليه جلّ النّحويّين[٨]، وساد الأوساط النّحويّة وإن زاد عليه ابن هشام الانصاريّ (ت٧٦١هـ) الجملة الظّرفيّة[٩]، والفارسيّ (ت٣٧٧هـ) الجملة الشّرطيّة[١٠]، بيد أنّ أغلب النّحويّين ردّوا النّوعين الأخيرين إلى النّوعين الأوّلين[١١]. قال ابن هشام: "وَزَاد الزَّمَخْشَرِيّ وَغَيره الْجُمْلَة الشّرطِيَّة وَالصَّوَاب أَنَّهَا من قبيل الفعليّة"[١٢]، فالجملة الشّرطيّة تتكون من جملتي

الشّرط، والجزاء، وجملة الشّرط لا تكون إلّا فعليّة، وجملة الجزاء؛ إمّا أن تكون جملة فعليّة، أو اسميّة بشروط. وكذلك الجملة الظّرفيّة؛ فهي إن قدّر محذوفها بفعلٍ تكون فعليّة، وإن قُدّرَ باسمٍ تكون اسميّة، فقولنا:(أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ) يصحّ أن يكون تقديره: أَفِي الدَّارِ اسْتَقَرَّ زَيْدٌ، و(أَفِي الدَّارِ مُسْتَقِرٌّ زَيْدٌ)، بيد أن السؤال الّذي يُطرح: ما دلالة الجملة الظّرفيّة؟

وبذلك فتقسيمهم هذا قائم على أساسٍ بنيويّ شكليٍّ من غير النّظر إلى المضمون والمعنى؛ فإن بدأت الجملة باسم تسمّى اسميّة وإن كان مؤوّلًا يفضي إلى دلالة غير دلالة الاسم، نحو قوله تعالى سالف الذّكر: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾[البقرة؛ من الآية:١٨٤]، فهذه الجملة اسميّة وإن بُدِأت بفعل؛ لأنّها في تأويل المصدر، والمصدر لا يكون إلّا اسمًا، قال صاحب شرح نظم قواعد الإعراب: "لو سئلت ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾ هل هي جملةٌ اسمية أم جملةٌ فعلية؟ نقول: جملةٌ اسمية. كيف جملة اسمية وهي في اللفظ فعل؟ نقول: هذا الفعل في تأويل مصدر، والمصدر لا يكون إلا اسمًا"[١٣]. وكذلك الجملة المبدوءة بوساطة رافع لفاعل سدّ مسد الخبر، نحو قولنا:(أقائمٌ الزيدان)، فـ(قائم) مبتدأ، و(الزيدان) فاعل سدّ مسدّ الخبر.

والحقّ إنّ في ذلك اضطراب غريب، إذ إنّهم عند وقوفهم على الجملة الفعليّة المؤوّلة بالمصدر نظروا إلى تأويلها فعدّوها اسميّة؛ بزعم أنّ المصدر اسمًا، وإن كانت دلالتها فعليّة، وعند وقوفهم على الجملة المبدوءة بالاسم المشتقّ وهو بالطبع مؤوّلًا بالفعل ــ على حدّ قولهم ــ لم يأبهوا بتأويله، ونظروا إلى ظاهره!

والذّي يتراءى لي أنّ النّحويّين المتقدّمين لم يتنبّهوا لدلالة الثّبوت والتّجدّد في الجملتين بقدر ما تنبّهوا للبنيّة الّتي تعتمد على أُسسهم المنطقيّة؛ فالجملة المبدوءة باسم الفاعل عندهم اسميّة بالرّغم من أنّها تدلّ على الحدوث وإنْ كانت بدرجة أقلّ من الجملة الفعليّة؛ لكونها معتمدة على اسم الفاعل، وهو ــ كما عرّفه النّحويّون ــ يدلّ على الحدث، والحدوث، وفاعله[١٤]، فالقيام لم يكن ملازمًا للزّيدين، والذي يعاضد ذلك قولهم: إنّ (قائمًا) مؤوّلٌ بالفعل؛ لأنّ "قولك:(أقائمٌ الزيدان؟) في قوّة قولك:(أيقوم الزيدان؟)"[١٥]! وكذلك الجملة المبدوءة بالفعل المسبوق بـ(أنْ) فهي تدلّ على الحدوث وإن كانت مؤوّلة بالاسم (المصدر)، بل إنّها تمخّضت للاستقبال؛ لكون (أن) علمًا فيه[١٦]، ويؤيّد ذلك قول ابن النّاظم (ت٦٨٦هـ):"فلو قلت: (مررت فإذا له أن يصوت) لم يحسن؛ لأن (أن يصوت) فيه معنى التّجدد والحدوث، وأنت لا تريد أنّه جدّد الصّوت في حال المرور، وإنّما تريد: أنّك مررت فوجدت الصّوت بتلك الصّفة"[١٧].

وكذلك الجملة المبدوءة باسم الفعل، نحو قولنا:(هيهات العقيق)، فـ(هيهات) اسم فعلٍ ماضٍ، فهذه الجملة بعيدة عن الجملة الاسميّة، و(هيهات) لا يُقبل أيّة علامة من علامات الأسماء، فضلًا عن المعنى الوظيفيّ[١٨]، ثم إنّ (هيهات) عند الكوفيّين فعل حقيقيّ كغيره من الأفعال[١٩].

فلو كانوا متنبّهين لدلالة الثّبوت والتّجدّد لما اختلفوا فيما لم يكن فيه الاختلاف، ولَما أجازوا الأمرين في مَن لم يكن فيه إلّا الوجه الواحد، نحو الجملة الظّرفيّة، فهي مرهونة بالمحذوفِ المتعلّق به الجار والمجرور، فيجوز أن يقدّر باسم، وهو مبتدأٌ حُذِفَ هو وخبرهُ وبقي معمولُه، تقديره: قراءتي باسم الله كائنةٌ، ويجوز أن يقدّر بفعلٍ، والتقدير: أقرأُ باسم الله[٢٠]، فذلك يفضي إلى القول إنّ هذينِ التّقديرينِ جائزانِ على السّواء، فضلًا عن أنّهم لم يقيّدوا تقديرًا بحالة من غيرِ الأخرى، كأن يقولوا: يقدّر المحذوف بالاسم اذا قصد المتكلّم أنّه ابتدأ بالبسملة على وجه الثّبوت، والاستقرار، ويقدّر بالفعل إذا أراد الحدوث والتّجدّد، إي أنّ كلَّ تقديرٍ يخضع لحال المتكلّم.

فمدوّنات النّحويّين المتقدّمين تشي أنّ دلالتي الثّبوت والتّجدّد لم تتبدَّ عندهم كما هو الأمر عند المتأخرين؛ فسيبويه مثلًا يفرّق بين الجملتينِ عند وقوفه على قول الملبّد بن حرملة [من الرّجز]:

"**يَشْكُو إلى جمَلي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى**"

فيقول: "والنّصب أكثرُ وأجودُ؛ لأنّه يأمره، ومثل الرّفع: ﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ**﴾[يوسف؛ من الآية:١٨]، كأنّه يقول: الأمر صبرٌ جميلٌ. والّذي يرفع عليه (حنان، وصبر) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه"[٢١]. فهو يرجّح حالة النّصب لا لدلالة الحدوث، والتّجدّد، بل لدلالة الأمر المتحصّلة من الفعل المقدّر، فلو كان ـ رحمه الله ـ متنبّهًا لدلالتي الجملة الاسميّة والفعليّة لأظهرها عند وقوفه على قوله تعالى:﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾؛ لكونها في هذا المقام أولى بالتّفريق.

ولم يتوقّف الأمر على زعيم النّحويين ـ سيبويه ـ بل كان جلّهم مثله، فهم عندما يقفون على الجملة الاسميّة والفعليّة لم يذكروا خلا تركيبها البنيويّ القائم على الأساس المزعوم أن الجملة إن ابتدأت باسم فهي اسميّة، وإن ابتدأت بفعل فهي فعليّة من غير التّعريض لدلالتي الثّبوت والتّجدّد، وإن كان للتّجدّد ذكرٌ فهو مقرونٌ بالفعل المضارع الّذي أصبح علمًا للحدوث، والتّجدّد، فالرّضي (ت٦٨٦هـ) مثلًا يلمح دلالة الحدوث والتّجدّد في الفعل المضارع وإن كان في جملة اسمية، نحو قولنا:(زيد يؤوي الطّريد، ويؤمن الخائف، والله يقبض ويبسط)[٢٢].

والأمر نفسه عند ابن هشام (ت٧٦١هـ) إذ صرّح في غيرِ موضع بدلالةِ الحدوثِ، وقرنها بالفعلِ، فنجدهُ مثلًا في معرضِ حديثهِ عن اسم التّفضيل والصّفة الْمُشبّهة، إذ قال: "فَإِنَّهُمَا أُشتقا لِمَن قَامَ بِهِ الْفِعْل لَكِن على معنى الثُّبُوت لَا على معنى الْحُدُوث"[٢٣]، وهو حين يذكر الجملة الاسميّة

والفعليّة لم يذكر معهما هاتينِ الدّلالتينِ، بل هنا في كلامه ما يشير إلى عدم تنبّهه لهما، ومثال ذلك أنّه يسرد أنواعًا من الجملِ الّتي يتحدّد نوعها بحسبِ التّقدير، أو توجيه النّحويّين، فمن ذلك قوله تعالى:﴿**أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا**﴾[التّغابن؛ من الآية:٦]، إذ يقول: "فالأرجح تَقْدِير (بشر) فَاعِلًا ليهدي محذوفًا، وَالْجُمْلَة فعلية، وَيجوز تَقْدِيره مُبْتَدأ"[٢٤]، وبذلك يكون تحديدُ نوعِ الجملةِ بحسبِ المقدّر، وكأنّه لا يضير هذه أو تلك! من غير إيثار إحداهما على الأخرى؛ لدلالتها ـ أعني الثّبوت، أو التجدّد ـ بحسب ما يقتضيه المقام.

ومن النّحويّين من نجدهم يلمحون هاتين الدلالتين ـ أعني الثّبوت والتّجدّد ـ ويجعلونهما الحدّ الفاصل بين نوعي الجملتين. قال الدّماميني (ت٨٢٧هـ) في معرض حديثه عن الفرق بين (زيد قام، وقام زيد): "بل في (زيد قام) تكرر الإسناد، فيحصل تقوي الحكم، والاعتناء بزيد ببناء الكلام عليه وإفادة الثّبوت"[٢٥].

والأمر نفسه عند العينيّ (ت٨٥٥هـ) صاحب المقاصد، إذ ذهب قائلًا عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿**وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا**﴾ [مريم:١٣]، أي: أَتحنّن عليك حنانًا، بمعنى: أرحمك وأشفق عليك، ثم حُذِفَ الفعل، وبقي المصدر المنصوب (حنانًا) ثم رفع؛ لأنّه في الرّفع تصيير الجملة اسميّة، وفي النّصب هي فعليّة، والاسميّة أدلّ على الثّبوت والدّوام من الفعليّة[٢٦].

وقال صاحب شرح التّصريح (ت٩٠٥هـ) عند وقوفه على قول الشّاعر[٢٧][من الطويل]:

"**فقالت حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف**" ؟

إذ إنّ (حنان) جاءت خبرًا لمبتدأ واجب الحذف، والتّقدير: أمري حنان، فأصلُ هذا المصدر النّصب بعاملٍ محذوفٍ حذفٍ وجوبيٍّ؛ لكونه من المصادر الّتي يُجاء بها بدلًا من أفعالها، ولإرادة الثّبوت والدّوام رفعوهُ، وجعلوهُ خبرًا عن مبتدأ محذوف[٢٨].

وقد عقّب الأشمونيّ (ت٩٠٠هـ) على قول ابن مالك: "أَحْمَدُ رَبي اللَّهَ خَيْرَ مَالِك" بقوله: "واختار صيغة المضارع المثبت؛ لِمَا فيها من الإشعارِ بالاستمرارِ التّجدّدي"[٢٩]، غير أنّه بقوله هذا يشي أنّ دلالة التّجدّد مستقاة من صيغة المضارع بمفردها، أو من دلالة الجملة الفعليّة، المتمثّلة بالفعل المضارع هنا. بيد أنّ الصّبان (ت١٢٠٦هـ) صاحب الحاشية الّتي وضعها عليه تتراءى له دلالة الثّبوت، والتّجدّد، إذ ذهب قائلًا: يجتهد سعيد، وسعيدٌ يجتهد) كلا هاتينِ الجملتينِ تدلّان على الحدوث، وإنّما قدّم المسند إليه؛ لغرض من أغراض التّقديم[٣٠].

وبذلك ننتهي إلى أنّ النّحويّينَ المتقدّمينَ لم يلمحوا دلالةَ الثّبوتِ والتّجدّد إلّا في الصّيغ! أمّا المتأخّرون منهم ـ أعني علماء القرن التّاسع وما بعده كالدّماميني، والعينيّ وغيرهما ـ؛ فقد وقفوا

على هاتين الدّلالتين، وتلمّسوهما في النّوعين، بل قد يعرّضون أنّ هذه الدّلالة مقرونة بهذا النّوع دون الآخر.

أمّا النّحويّون المحدَثُونَ؛ فقد ذهب المخزوميّ إلى أنّ "الجملةَ الفعليّة هي الجملة الّتي يدلّ فيها المسند على التّجدّد، أو الّتي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافًا متجدّدًا"[٣١]، فجملة (طلع البدر، والبدر طلع) فعليّة، وهذا مخالف لمذاهب جلّ النّحويّين، إذ إنّها متفقون على أنّ جملة (البدر طلع) اسميّة، بيد أنّه ينكر عليهم ذلك، ويرى أنّ تحديدهم لأنواع الجمل ساذجٌ يقوم على أساسٍ من التّفريق اللفظي المحض[٣٢].

أمّا الاسميّةُ عنده؛ "فهي الّتي يدلّ فيها المسند على والدّوام والثّبوت، أو الّتي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافًا ثابتًا غير متجدّدٍ"[٣٣]، ويتوجّه بنقده نحو النّحويّين المتقدّمين، ويرى أنّ تحديدَ الجملتينِ لو كان قائمًا على أساس الفرق بينَ طبيعةِ الجملتينِ لكانَ عملهم أجدى، ولكفَوْا أنفسهم عناء ما تكلّفوه من تأويلٍ وتخريجٍ، وقد وافقهُ في ذلكَ بعضُ المحدثينَ[٣٤].

وقد جرى الدّكتور إبراهيم السّامرائيّ على ما جرى عليه المخزوميّ، فجعلَ تركيب الجملة الّتي يكونُ فيها المسندُ فعلًا جملة فعليّة وإن كان المسندُ إليه متقدّمًا، غير أنّه لم يقصر فكرة التّجدّد عليها، إذ قال:"(محمدٌ سافر، وسافر محمّدٌ) جملتانِ فعليّتانِ، ما دام المسند فعلًا، وليس لنا أن نلصقَ التّجدّدَ بالفعلِ؛ لأنّ ذلك ليس من منهجنا، لأنّ الشّواهد لا تؤيّد هذا التّجدّد المزعوم"[٣٥]، بمعنى أنّه يرى أنّ الجملةَ الفعليّةَ لا تعطي دلالةَ التّجدّدِ في حالاتها كلّها؛ فإنّها لا تفيدهُ إذا جاء فيها المسند فعلًا ماضيًا.

وقد نحا هذا النّحو الأستاذ عبد السّتار الجواريّ، إذ يرى أنّ تركيب الجملة الفعليّة هي الّتي أسند الفعل فيها إلى الاسمِ ـ أي: الفاعل ـ سواء أتقدّم الفاعل أم تأخّر، أمّا الاسميّةُ فهي الّتي أسندَ فيها الاسمُ إلى الاسمِ، إذ يرى أنّ تقديمَ الفاعلِ بالابتداءِ لا يغيّرُ من تركيبِ الجملةِ، إذ قال:"وليس تقديم الفاعل بالأمرِ الغريبِ، فقد أجازهُ نحاةُ الكوفةِ"[٣٦]، فجملةُ (زيدٌ قامَ) مثلًا عندَ الجواريّ جملةٌ فعليّةٌ، واقتصرَ في الاسميّةِ على الجملةِ الّتي أُسنِدَ فيها الاسمُ إلى الاسمِ.

أمّا الدّكتور فاضل السّامرائيّ؛ فيرى أنّ الفعلَ في طبيعتهِ يدلّ على التّجدّد والحدوثِ، والاسمُ يدلُّ على الثّبوت، فإذا أراد المتكلّم الدّلالة على الحدوث جاء بجملةٍ مسندها فعل، تقدم الفعل أو تأخر، وإذا أراد الدّلالة على الثّبوت جاء بجملةٍ مسندها اسم[٣٧].

وقال في موضع آخر: (سمعٌ يا سعيد) بمعنى: اسمع للدلالة على الثّبوت، و(سمعًا يا سعيد) للدّلالة على التّجدد. ويستشهد بقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف؛ من الآية:١٨]، فيقول: أي؛ فلأصبر صبرًا جميلًا، وقد قالها بالرّفع ولم يقل: صبرًا

جميلًا بالنّصبِ؛ لإرادة الدّلالة على الثّبوت والدّوام، أي: صبرٌ دائمٌ ثابتٌ، أي أنّ نبيّ الله يعقوب (عليه السلام) أمر نفسَهُ بالصّبر الثّابتِ الطّويل الّذي لا ينقطع، وهذا المعنى لا يكون في النّصبِ، تقول: صبرًا يا فلان على هذه المسألة إذا كانت موقوتة، فإذا أردت الصّبر الطّويل الدّائم قلت: صبرٌ يا فلان[٣٨]، وبذلك فإنّ معنى الثّبوت والتّجدّد عندهُ يتحصّل من خلالِ الإسناد، فالجملةُ الّتي مسندها فعل " إنّما تدلّ على الحدوث تقدم الفعلُ أو تأخّر*، والجملةُ الّتي مسندها اسم تدلّ على الثّبوت"[٣٩].

وممّا سلفَ ذكرهُ يظهرُ أنّ الدّكتور فاضل السّامرائيّ شخّص دلالةَ الثّبوتِ والتّجدّدِ غير أنّه لم يلصق كلًّا منهما بنوعٍ معينٍ من الجملِ، فهو لم يصرّح أنّ الاسميّةَ تدلّ على الثّبوت، والجملة الفعليّة تدلّ على الحدوث والتّجدّد، وإن كان له تصريحاتٌ في بعضِ المواضع فهي من باب التّغليبِ، بل جعل هاتينِ الدّلالتينِ بنوع المسند، فالجملةُ الّتي مسندها فعل تدلّ على التّجدّد سواء أتقدّم الفعل أم تأخّر، والجملة الّتي مسندها اسم تدلّ على الثّبوت. وهذه الدّلالة مأخوذة من دلالتي الفعلِ والاسمِ الّتي صرّح بها النحويّون المتقدّمون.

وقد اتضح الأمرُ بشكلٍ جليٍّ عند الدّكتور عبّاس حسن، فهو يرى أنّ الأصلَ في الجملةِ الاسميّةِ أنّها تدلُّ ـ في الأغلبِ ـ على الثّبوت إذا كانت اسميّة محضة؛ أي: خالية من فعلٍ ما، نحو قولنا:(الوالدُ رحيمٌ، الولدانِ نفعهما عميمٌ)، وقد تفيدُ مع الثّبوتِ الدوامَ بقرينةٍ، هذا شأنُ الاسميّةِ المحضةِ، أمّا إذا كانت غيرَ محضةٍ المتمثّلة بكون خبرها تركيبًا فعليًّا، نحو قولنا:(الوالدُ زادَ فضله)؛ فإنّها تدلّ على الحدوث والتّجدّد، وقد تدلّ على الاستمرار التجدّدي[٤٠].

وقال في موضعٍ آخر في جملة (عملٌ لذيذٌ) : "وهذه الجملة في معنى جملة أخرى فعليّة، هي:(أعمَلُ عملاً لذيذاً). فكلمة: (عملًا) مصدرٌ، ويعربُ مفعولًا مطلقًا للفعلِ الحالي: (أعمل)، وقد حُذِفَ الفعلُ وجوباً؛ للاستغناء عنه بالمصدرِ الّذي يؤدي معناه، وللتمهيد لإحلال جملة اسميّه محلّ هذه الجملة الفعليّة ... وصار المصدرُ مرفوعاً بعد أن كان منصوباً؛ ليكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ؛ فتنشأ جملة اسميّة تؤدي المعنى الأوّل تأدية أقوى وأبرع من السّابقة" [٤١].

وفي نهاية الأمر إنّ النّحويّينَ المحدثينَ تنبّهوا إلى أنّ الجملةَ العربيّةَ لا بدّ في تكوينها من ركنينِ أساسيّينِ: أحدهما؛ المسند، والآخر؛ المسند إليه، ودلالةُ الحدوثِ والتّجدّد جاءت تبعًا لذلك، فالجملة الّتي يكون المسندُ فيها فعلًا تدلّ على الحدوثِ، سواء أتقدّم الفعل، نحو قولنا:(يقومُ زيدٌ)، أم تأخّر، نحو قولنا:(زيد يقوم)، وهذا الأخير عند جمهورِ البصرة من بابِ المبتدأ وخبره الجملة الفعليّة؛ لكونهم يرونَ أنّ الفاعلَ لا يتقدّم على الفعلِ، إذ إنّ من قواعدِهم "لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعلِ عليه"[٤٢]. أمّا الجملةُ الّتي يكون المسندُ فيها اسمًا؛ فهي تدلّ على الثّبوت، نحو قولنا:(زيدٌ

أخوك)، إلّا إذا كان هذا الاسم مشتقًّا، فهو يقتربُ من دلالة الحدوثِ إذا ما قُورن بالجامدِ، ويبتعدُ منها قليلًا إذا ما قُورنَ بالفعلِ(٤٣).

المحورُ الثّاني

الثّبوتُ والتّجدّد عندَ البلاغيّينَ

كانت للبلاغيّينَ اللّمسةُ الموضوعيّةُ في مسألةِ الثّبوت والتّجدّد، فالجرجانيّ (ت٤٧١هـ) مثلًا يقف على ذلك من غيرِ ضبابيّة، ويفرّقُ بينَ الجملتينِ ـ الاسميّةِ، والفعليّةِ بقوله: "ويزيدكَ بيانًا أنّه إذا كان الفعلُ ممّا لا يشكّ فيه ولا ينكر بحالٍ، لم يكد يجيء على هذا الوجهِ، ولكن يؤتى به غير مبنيّ على اسم، فإذا أخبرتَ بالخروج مثلًا عن رجلٍ من عادته أن يخرجَ في كلّ غداة قلت: «قد خرج»، ولم تحتج إلى أن تقول: «هو قد خرج»، وذاك لأنّهُ ليس بشيء يشكّ فيه السّامع، فتحتاج أن تحقّقه، وإلى أن تقدّم فيه ذكر المحدّث عنه" (٤٤)، فكلامه هذا يشي بمفهومي الثّبوت والتّجدّد، فموقف المتكلّم، والوظيفة الخطابيّة تحدّد نوع الجملةِ المُخبر بها، فلو عَلِم المتكلّمُ أنّ في كلامِهِ شكًّا جاء بالجملةِ الاسميّةِ الدّالّة على الثّبوتِ، ولو كان غير ذلك جاء بتركيب الجملةِ الفعليّة الّتي تدلّ على التّجدّد.

غير أنّ تركيزه هنا كان صوب الصيغ الّتي تتكون منها الجمل، إذ قال في معرض حديثه عن قوله سبحانه: ﴿**وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَيْهِ بِالْوَصِيدِ**﴾[الكهف؛ من الآية:١٨]: "فإن أحدًا لا يشكّ في امتناعِ الفعل هاهنا، وأنّ قولنا :«كلبُهم يبسطُ ذراعيه»، لا يؤدّي الغرض. وليس ذلك إلّا لأنّ الفعل يقتضي مزاولة وتجدّد الصّفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصّفة وحصولها من غيرِ أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل"(٤٥)، فهو لم يلحق جملة (كلبهم يبسط ذراعيه) بدلالة الثّبوت، بالرّغم من اسميّتها، وهذا شأن جلّ البلاغيّين، وبذلك نستطيع أن نقول: إنّ البلاغيّين يكادون أن يجمعوا على التّصريح أنّ تركيب الجملة الاسميّة في أصل وضعه لا يفيد الثّبوت إلّا إذا كان جملة خبرها مفردًا، أو جملة اسميّة، خلا بعض الحالات فإنّها تدلّ على التّجدّد؛ لورود قرينة تدلّ عليه، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ۞ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾[الانفطار:١٣,١٤]، فجملة (**إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ**)، سيقت في معرض المدح، وجملة (**إِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**) سيقت في معرضِ الذّمِ، والمدحُ والذّمُ كلاهما قرينة تدلّ على التّجدّد، أي: إن الأبرارَ في نعيم دائمٍ متجدّدٍ، والفجارُ كذلك، أمّا إذا كان خبرها جملة فعليّة؛ فإنّها تدلّ على التّجدّد، فالمعنى في قوله سبحانه: ﴿**اللَّـهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ**﴾[الرّعد؛ من الآية:٢٦]: اللهُ يرزقُ على وجه التّجدّد.

أمّا الجملةُ الفعليّةُ؛ فإنّها تدلّ على الحدوثِ في زمنٍ معيّنٍ، فإن كانت مبدوءة بفعلٍ ماضٍ فإنّها تدلّ على حدوثِ الفعلِ في الزّمن الماضي، وإن كانت مبدوءةً بفعلٍ مضارعٍ فإنّها تدلّ على احتمال حدوث الفعل في الزّمنِ الحاضرِ أو المستقبل، بيد أنّها تدلّ على التّجدّد بالقرائن، نحو قول المتنبّي:

"**عَلَى قَدْرِ أَهْلِ العَزْمِ تَأْتِي العَزَائِمُ وَتَأْتِي عَلَى قَدْرِ الكِرَامِ المكَارِمُ**" (٤٦)

فالمدح هنا قرينة تشي على أن العزائم تأتي على قدر أهل العزم، والمكارم تأتي على قدر الكرام، وهذا أمر مستمرّ متجدّد على الدوام(٤٧).

فقد كان الأمرُ مستقرًّا عند السّكاكيّ (ت٦٢٦هـ)، إذ قال:"أو يكون المراد بالجملة إفادة التّجدّد دون الثّبوت فيجعل المسند فعلًا"(٤٨)، وقال في موضعٍ غيره:"وذلك أن تكون فعليّة لا اسميّة لأنّ الاسميّة كما تعلم دالّة على الثّبوت"(٤٩)، ومعنى ذلك أنّ محدّد دلالة التّجدّد أن يكون المسندُ فعلًا، وهذا يكون في الجملة الفعليّة، أو الاسميّة المتمثّلة بكون خبرها جملة فعليّة.

وقد ذهب القزوينيّ (ت٧٣٩هـ) إلى ذلك مصرّحًا به في غير مرّة، فقد ذكر مثلًا عند وقوفه على قوله جلّ وعلا: ﴿**ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ**﴾[المؤمنون:١٤-١٥] أنّه سبحانه أكّد إثبات الموت تأكيدين؛ لإنزال المخاطَبينَ منزلة من يُبالغ في إنكارِ الموتِ؛ لتماديهم في الغفلةِ و الإعراض عن العملِ لِمَا بعدَ الموتِ؛ لذلك قال سبحانه (مَيِّتُونَ) ولم يقل: (إنكم بعد ذلك تموتون)؛ لإرادة الثّبوت(٥٠). وقال في موضع آخر:"وفعليتها لإفادة التّجدد، واسميتها لإفادة الثّبوت"(٥١).

قال صاحب الطّراز (ت٧٤٥هـ) مبيّنًا السّر البيانيّ من قولِ الرّسول (ﷺ): "الْحَمْدُ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ..." فكانَ الحمدُ الأوّل بالاسم، والثّاني بالفعلِ؛ ليدلّ بالأوّل على الثّبوت والاستقرار، ويدلّ بالثّاني على التّجدد والحدوث(٥٢).

ومن البلاغيّينَ من أطلقَ الحكم على وجهِ التّعميمِ، فجعلَ دلالةَ الثّبوتِ علمًا للجملة الاسميّة، ودلالةَ الحدوثِ والتّجدّد علمًا للجملةِ الفعليّة. قال السّبكيّ(ت٧٧٣هـ) في غير موضع: تدلّ "الجملة الاسميّة على الثّبوت، والفعليّة على التّجدد"(٥٣).

أمّا البلاغيّونَ المتأخّرونَ؛ فلا شكّ في أنّ ملامح الدّرس البلاغيّ عندهم قد ارتسمت، وباتت مسألة الثّبوت والتّجدّد من المسلّم بها عندهم، لذا نجدهم ملتفتين إلى ركائزها، فلم يكن تشخيصهم لدلالة الجمل بحسب تراكيبها أمرًا مرتبكًا، ولا الوظيفة النفعيّة لكلّ نوعٍ متلاشية، فقد ذكرَ أبو البقاء الكفويّ (ت١٠٩٤هـ) أنّ تركيب الْجُمْلَة الاسميّة مَوْضُوع للإخبار بِثُبُوت الْمسند للمسند إِلَيْهِ من دون الدّلَالَة على التّجدّد والحدوث، وَإِذا كَانَ خَبَر هذا الجملة اسْما فيقْصد بِهِ الدَّوَام

والاستمرار الثّبوتي بمعيّة الْقَرَائِن الّتي تدلّ على ذلك، أمّا إذا كَانَ خَبَرهَا جملة فعليّة متمثّلة بفعلٍ مضارعٍ فهي تدلّ على الاستمرار التجدّديّ إذ لم يكن هنا دَاعٍ يشي بدلالتها على الدَّوَام فَلَيْسَ كل اسميّة مفيدة للدّوام، فجملة (زيد قَائِم) تفيد تجدّد الْقيام لَا دَوَامه. وَالْجُمْلَة الظَّرْفِيَّة تحتملهما؛ لكون تلك الدّلالة مرهونة بما يُقدّر، بقي تركيب الْجُمْلَة الفعليّة؛ فهو مَوْضُوع لإحداث الْحَدث فِي المضي أَو الْحَال؛ فهي تدلّ على تجدّد سَابق أَو حَاضر وَقد يسْتَعْمل الفعل الْمُضَارع للاستمرار بِلَا مُلَاحظَة التّجدّد فِي مقَام خطابي يُنَاسِبه[٥٤].

وقد صرّح صاحبُ جواهرِ البلاغة (ت١٣٦٢هـ) بقوله: وأعلم أنَّ الجُملةَ الاسميّة تُفيد الثُّبوت إذا كان خبرها مفرداً نحو:(الوطنُ عزيزٌ)، أو كان خبرها جملة اسميّة نحو:(الوطن هو سعادتي). أمّا إذا كان خبرها تركيبًا فعليًّا؛ فتكون كالجملة الفعليّة في إفادة الحدوث والتّجدد، نحو:(الوطن يسعد بأبنائه)[٥٥].

وهذا ما ذكره في غير موضع عبد العزيز عتيق (ت١٣٩٦هـ)، إذ قال: الجملة الاسمّية تدلّ على الثّبوت إذا كان خبرها مفردًا أو جملة إسميّة، أما إذا كان خبرها جملة فعليّة فهي تدلّ على التّجدّد. والجملة الفعليّة موضوعة أصلًا لإفادة التّجدّد والحدوث في زمنٍ ما[٥٦].

وفي مجمل القول إنّ أغلب البلاغيّين تنبّهوا إلى أنّ الجملة الاسميّة في أصل الوضع لا تدلّ على الثّبوت إلّا إذا كان خبرها مفردًا، أو جملة اسميّة، أمّا إذا كان خبرها جملة فعليّة؛ فهي تدلّ على التّجدّد، أمّا الجملةُ الفعليّةُ؛ فهي تدلّ على الحدوثِ في زمنٍ ما، وبذلك فقد كانوا دقيقين في ذلك، فلم يجعلوا دلالتي الثّبوت والتجدّد رهن الجملة الاسميّة والفعليّة، وذلك فتحٌ؛ إذ إنّ اطلاق الحكم يوقع في اشكالات لا مخرج منها سوى القول بالقرائن، وليس ذلك بوجه طالما الأمر محكمًا.

وقبال ذلك نجد منهم مَن يجعل دلالةَ الثّبوتِ علمًا للجملة الاسميّة، ودلالةَ الحدوثِ والتّجدّد علمًا للجملةِ الفعليّة كالسّبكيّ، وهو من علماء القرن الثّامن، وهذا يشي بعدم تنبّهه لركيزة دلالة الثّبوت، والتّجدّد عند من سبقوه.

أمّا المتأخّرونَ؛ فقد باتت مسألة الثّبوت والتّجدّد من المسلّم بها عندهم، لذا نجدهم ملتفتين إلى ركائزها، فلم يكن تشخيصهم لدلالة الجمل بحسب تراكيبها أمرًا مرتبكًا، ولا الوظيفة النفعيّة لكلّ نوعٍ متلاشية.

المحورُ الثّالث

الثّبوتُ والتّجدّدُ عندَ المفسّرِينَ

لا شكّ في أنّ المفسّرين كانوا معتمدينَ في تفسيراتهم على البلاغيّينَ؛ للبحث عن النّكت البيانيّة، وبيان الدّلالات الّتي تُضفى على معنى الآية العام ولاسيّما التفسيراتُ الّتي عنت بمسألة إعجازيّة النّصّ القرآني.

فهم لم يقفوا على مسألةِ الجملةِ الاسميّةِ والفعليّةِ بتجرّدٍ من روحِ النّحوِ، وهذا أمرٌ طبيعيّ؛ لأنّ دراسة البنية منسلخة عن الدّلالة لم تنقعهم بشيء لولا الأخيرة وهم في صدد الكشف عن إعجازيّة التّركيب المقدّس، وبذلك راحوا عن دلالة التّركيب، لذا نراهم يكثرون من ذكر بيان علّة مجيء الجملة الفلانيّة من دون غيرها، أو علّة إيثارها في هذا الموضع على غيرها، نحو قول صاحب إعراب القرآن وبيانه عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة:١٠٣]: إنّ الجملة الاسميّة أوثرت على الفعليّة في جواب (لو)؛ للدّلالة على الثّبوت والدّيمومة للمثوبة[٥٧]، وعلى ذلك هلمّ جرًّا.

إنّ أوّل من تنبّه لدلالةِ الثّبوتِ والتّجدّد في الجملتينِ ـ بحسب ما جاء في بيانات البحثِ المجرى على التّفاسير ـ الرّازيّ (ت٦٠٦هـ) إذ أشار إلى هذا المعنى عند وقوفه على قولِهِ تعالى: ﴿**إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ**﴾ [الذّاريات:٢٥]، فذهب يبيّن علّة مجيء قول إبراهيم (عليه السلام) (قَالَ سَلَامٌ) جملة اسميّة بالرّغم من أنّه ردٌّ على قولِ الملائكةِ (فَقَالُوا سَلَامًا) المتمثّل بكونِه جملة فعليّة، فذهب إلى أنّ إِبْرَاهِيمَ (عليه السلام) أَرَادَ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ بما هو أَحْسَن، فجاء بِالْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ؛ لأنّها أَدَلّ عَلَى الثبوت والِاسْتِمْرَارِ، فلو قال قائل:(اللَّهُ مَوْجُودٌ الْآنَ) لَأَثْبَتَ الْعَقْلُ الدَّوَامَ إِذْ لَا يُنْبِئُ عَنِ التَّجَدُّدِ، وَلَوْ قَالَ: (وُجِدَ اللَّهُ الْآنَ) لَكَادَ يُنْكِرُهُ الْعَاقِلُ لِمَا في الفعل من الدّلالة علة الحدوث[٥٨]، وهذا المعنى استوحاهُ من دلالةِ الفعلِ والاسمِ عند الجرجانيّ، إذ وجدتُهُ يذكرُ هذا المعنى في غيرِ موضعٍ ويقرنه بالجرجانيّ، فقد قال في أحد المواضع:"إِنَّ الشَّيْخَ عَبْدَ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيَّ، ذَكَرَ أَنَّ الِاسْمَ يَدُلُّ عَلَى التَّمْكِينِ وَالِاسْتِمْرَارِ وَالْفِعْلَ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ"[٥٩].

ولم تغب هذه الدّلالة عن أبي حيّان (ت٧٤٥هـ) صاحب البحر، بيد أنّه كان مقتصدًا بها بالرّغم من تنبّهه إليها، فلم يذكرْهَا إلّا في مواضعَ تكاد تنبئ عن عدمِ فهمه لها، وما ذكره كان نقلًا عن غيرِه، فقد ذكر في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿**خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ**﴾[البقرة:٧]، أنّ الجملة "الْفِعْلِيَّةَ تَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ، وَالِاسْمِيَّةَ تَدُلُّ عَلَى الثُّبُوتِ، وَكَانَ تَقْدِيمُ الْفِعْلِيَّةِ أَوْلَى لِأَنَّ فِيهَا أَنَّ ذَلِكَ قَدْ وَقَعَ وَفُرِغَ مِنْهُ"[٦٠].

أمّا صاحبُ الدّر المصون السّمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)؛ فقد ذكرَ ذلك في أثناء عرضه للأوجه النّحويّة المحتملة لقوله تعالى﴿**الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[الفاتحة:١]، إذ قال: "وقراءةُ الرفع أَمْكَنُ وأَبْلَغُ من قراءة النّصبِ؛ لأنَّ الرفعَ في بابِ المصادر الّتي أصلُها النيابةُ عن أفعالها يَدُلُّ على

الثّبوتِ والاستقرارِ بخلافِ النّصب فإنّه يَدُلُّ على التّجدُّدِ والحدوثِ" [٦١]، وقد أخذَ عنه هذه الفكرةَ، بل القول نفسه صاحبُ اللّبابِ في علوم الكتاب (ت٧٧٥هـ)، إذ قال عندَ وقوفِهِ على الآية نفسِها!: "وقراءَةُ الرفْعِ أمكنُ، وأَبْلَغُ مِنْ قراءَةِ النَّصب، لأنَّ الرفعَ في باب المَصَادِرِ التي أَصْلُها النِّيَابَةُ عَنْ أَفْعَالِها يدلّ على الثُّبُوتِ والاستقرَارِ، بخلافِ النَّصبِ، فإنّه يدلُّ على التّجددِ والحُدوثِ"[٦٢]!

وقد ذهبَ هذا المذهبَ النيسابوريُّ (ت٨٥٠هـ)، إذ قرن دلالةَ الحدوثِ بتركيب الجملةِ الفعليّةِ، ودلالةَ الثّبوت بتركيب الاسميّةِ، فقال عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿**وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ**﴾[الأنبياء:٨٠] إنّ جملة (فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ) تنبئ عن عدم التّجدّد؛ لمكان الجملة الاسميّة[٦٣].

وعلى ذلك سار جلُّ المفسّرينَ المتأخّرينَ، فصارت عندهم دلالةُ الثّبوتِ مقترنةً بالجملةِ الاسميّةِ، ودلالةُ التّجدّد مقترنة بالجملةِ الفعليّة بالرّغمِ من عدمِ صحّة اطلاق الحكم، فقد ذهب هذا المذهب صاحب تفسير روح البيان (ت١١٢٧هـ)، إذ ذكر في مواضعَ غير قليلةٍ أنّ الجملةَ الفعليّةَ تدلّ على الحدوثِ، والجملةَ الاسميّةَ تدلّ على الثّباتِ والاستمرارِ[٦٤]، وبقي هذا المعنى يلازمه في غالب المواضع الّتي يتعرّض فيها إلى معنى الجملةِ الاسميّةِ والفعليّة.

ومن المفسّرين المتأخرين الّذين ساروا على ذلك ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، إذ قال عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿**قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ**﴾[البقرة؛ من الآية:١٣٣]: "جِيءَ بِهَا اسْمِيَّةً لِإِفَادَةِ ثَبَاتِ الْوَصْفِ لَهُمْ وَدَوَامِهِ بَعْدَ أَنْ أُفِيدَ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا مَعْنَى التجدد والاستمرار" [٦٥]، وكذلك صاحب إعراب القرآن وبيانه(ت١٤٠٣هـ)، إذ قال في معرض حديثِهِ عن قوله تعالى: ﴿**زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾[البقرة؛ من الآية:١١٢]: أي: وهم يسخرون فيكون من بابِ عطف الجملة الاسميّة على الفعليّة؛ للإشعار بأنّهُ سبحانه أتى بالأولى فعليّة؛ دلالة على التّجدّد والحدوث[٦٦].

ومن المفسّرينَ من كان حاذقًا في هذه المسألةِ، فجعلَ دلالةَ الثّبوت، والتّجدّد مقترنةً بنوع المسند، فإن فعلًا مضارعًا فالجملةُ تدلّ على التّجدّد وإن كان هذا الفعل واقعًا ركنًا في الجملة الاسميّة، فقد ذكر البيضاويّ (ت٦٨٥هـ) في معرضِ حديثِهِ عن قوله تعالى:﴿**وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ**﴾[المؤمنون:٩]، أي: يؤدّونها في أوقاتها، ففعل المحافظة فيه في الصّلاةِ من التّكرار التّجدّديّ[٦٧]، وهذا ما سارَ عليه البقاعيّ (ت٨٨٥هـ)، إذ نجده في غيرِ موضعٍ يجعلُ دلالةَ التّجدّد مقترنةً بالفعلِ المضارعِ، لذا نجده يلمسها حتّى في الجملِ الاسميّة التي مسندها فعلًا

مضارعًا، نحو قوله في قوله تعالى:﴿ **قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ**﴾[الأنعام: ١٥] أي: على سبيل التّجدد والاستمرار[٦٨]، فالمعنى الدّلالي الّتي حقّقته الجملةُ الاسميّةُ هو التّجدّد، وكان ذلك مستمدًّا من وظيفة المسند فيها.

وعليه كان أبو السّعود(ت٩٨٢هـ)، إذ ذكر ذلك في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَالَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ**﴾ [النمل:٤]، أنّ معنى قوله تعالى:(فَهُمْ يَعْمَهُونَ): هم يتحيرون على التَّجددِ والاستمرارِ؛ لدلالةِ الفعلِ المضارعِ على ذلك[٦٩]، فهذه الجملةُ عنده تدلُّ على التّجدّد وإن كانت اسميّة، كما تدلّ الجملةُ الفعليّةُ المبدوءة بفعل مضارع على ذلك نحو قوله تعالى:﴿**نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ**﴾[آل عمران؛ من الآية:١٤٠]، إذ قال: فقد جاءت الجملة فعليّة؛ "للدّلالة على التّجدّد والاستمرارِ؛ إيذانًا بأنّ المداولةَ سنةٌ مسلوكةٌ بين الأممِ"[٧٠].

وخلاصة القول إنّ دلالتي الثّبوت والتّجدّد لم تغب عن المفسّرينَ؛ المتقدّمينَ منهم والمتأخّرينَ في أثناء معالجاتهم لتراكيبِ الجملِ الاسميّةِ والفعليّةِ، بيد أنّهم كانوا على قسمينِ: فمنهم من ربط دلالةَ الثّبوت بتركيب الجملةِ الاسميّةِ، ودلالةَ الحدوثِ، والتّجدّد بتركيب الفعليّةِ، أي أنّهم كانوا مطلقين هذا الحكم بشكلٍ عامٍّ، وبداياته كانت عند علماء القرن السّابع، ولعلّ الرّازيّ هو أوّل من صرّح بذلك.

ومنهم من علّق الحدوث والتّجدّد بالمسندِ، فإذا كان فعلًا مضارعًا فالجملة تدلّ عليه وإن كانت اسميّة، وإن كان اسمًا، أو جملة اسميّة، فالجملة تدلّ على الثّبوت، وهذا ما عليه البيضاويّ والبقاعيّ، وأبو السّعود، أي أنّ بدايات هذه الفكرة كانت عند مفسّري القرن السّابع.

الخَاتِمَةُ

وبعد ما فتح الله عليّ إعداده، ويسّر لي إيراده لتأصيل دلالتي الثّبوت والتّجدّد عند النّحويينَ، والبلاغيّين، والمفسّرينَ، أسفر البحث جملة من النتائج منها:

أوّلًا: إنّ النّحويينَ المتقدّمينَ لم يتنبّهوا لدلالة الثّبوت والتّجدّد في الجملتينِ بقدر ما تنبّهوا للبنيّة الّتي تعتمدُ على أسسهم المنطقيّة، فالجملة المبدوءة باسم الفاعل ـ مثلًا ـ عندهم اسميّة بالرّغم من أنّها تدلّ على الحدوث وإن كانت بدرجة أقلّ من الجملة الفعليّة، وإن كان للتجدّد ذكرٌ فهو مقرون بالفعل المضارع الّذي أصبح علمًا له. أمّا المتأخّرون منهم ـ أعني علماء القرن التّاسع وما بعده ـ؛ فقد وقفوا على هاتين الدّلالتين، وتلمّسوهما في النّوعين، بل قد يعرّضون أنّ هذه الدّلالة مقرونة بهذا النّوع دون الآخر، وهذا ما خطا عليه المحدثونَ.

ثانيًا: تنبّه أغلبُ البلاغيّينَ إلى أنّ الجملةَ الاسميّةِ في أصلِ وضعها لا تفيدُ الثّبوت إلّا إذا كان خبرها مفردًا، أو جملة اسميّة، أمّا إذا كان خبرها جملة فعليّة؛ فإنّها تدلّ على التّجدّد، أمّا الجملةُ

الفعليّةُ؛ فإنّها تدلّ على الحدوثِ في زمنٍ معيّنٍ، وبذلك فقد كانوا دقيقين في ذلك، فلم يجعلوا دلالتي الثّبوت والتجدّد رهن الجملة الاسميّة والفعليّة، وقبال ذلك نجد منهم مَن يجعل دلالةَ الثّبوتِ علمًا للجملة الاسميّة، ودلالةَ الحدوثِ والتّجدّد علمًا للجملةِ الفعليّة كالسّبكيّ، وهو من علماء القرن الثّامن، وهذا يشي بعدم تنبّهه لركيزة دلالة الثّبوت، والتّجدّد عند من سبقوه.

ثالثًا: لم تغب دلالةُ الثّبوت والتّجدّد عن المفسّرينَ؛ المتقدّمينَ منهم والمتأخّرينَ بيد أنّهم كانوا على قسمينِ: فمنهم من ربط دلالةَ الثّبوت بالجملةِ الاسميّةِ، ودلالةَ الحدوثِ بالجملةِ الفعليّةِ، وبداياته كانت عند علماء القرن السّابع، ولعلّ الرّازيّ هو أوّل من صرّح بذلك، ومنهم من علّق الحدوث والتّجدّد بالمسندِ، فإذا كان فعلًا مضارعًا فالجملة تدلّ عليه وإن كانت اسميّة، وإن كان اسمًا، أو جملة اسميّة، فالجملة تدلّ على الثّبوت، وهذا ما وجدته عند مفسّري القرن السّابع وما بعده.

الهوامشُ

---

(١) مقاييس اللغة (٣٩٩/١).

(٢) ديوان طرفة بن العبد (٨٦).

(٣) ينظر: لسان العرب (١٠٩/٣).

(٤) دلائل الأعجاز (١١٧-١١٨).

(٥) ينظر: معاني الأبنية (١٣).

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل (٨٦/٢).

(٧) ينظر: معاني النحو (١٣٧/٤).

(٨) ينظر: الكتاب (٢٣/١)، والمقتضب (٥٤/٢)، واللمع في العربية (٢٦).

(٩) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٤٩٢/١).

(١٠) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح (٢٧٣/١)، والجملة العربيّة في دراسات المحدثين(٦٠).

(١١) ينظر: مغني اللبيب (٤٩٢/١)، ونحو المعاني (١٠٨).

(١٢) مغني اللبيب (٤٩٢/١).

(١٣) شرح نظم قواعد الإعراب (١٠).

(١٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١١/٢).

(١٥) شرح نظم قواعد الإعراب (٩).

(١٦) ينظر: روح المعاني (٣٥/١١).

(١٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (٢٩٦).

(١٨) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه (٤٠).

(١٩) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٧٨/٤).

(٢٠) ينظر: الدر المصون (٢٢/١).

(٢١) الكتاب (٣٢١/١).

[٢٢] ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤/٧-٨).

[٢٣] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (٤٩٧).

[٢٤] مغني اللبيب (١/٤٩٥).

[٢٥] تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٣/٦٢).

[٢٦] ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (١/٥١٢).

[٢٧] البيت لعرفطة بن عبد الله الأسدي.

[٢٨] ينظر: شرح التصريح (١/٢٢٢).

[٢٩] شرح الأشموني (١/١٧).

[٣٠] ينظر: حاشية الصبّان (١/٢٠١).

[٣١] في النّحو العربي نقد وتوجيه (٤١).

[٣٢] ينظر: المصدر السابق (٣٩).

[٣٣] المصدر السّابق (٤٢).

[٣٤] ينظر: الدّلالة الزّمنية في الجملة العربيّة (٣٤).

[٣٥] الفعل زمانه وأبنيته (٢٠٤).

[٣٦] نحو الفعل (٨٥)، وينظر: الدّلالة في الجملة الفعليّة والاسميّة بين الجرجانيّ وبعض الدّارسين المحدثين (٤٣).

[٣٧] ينظر: معاني النّحو (١/١٦).

[٣٨] ينظر: المصدر السّابق (١/١٩٨).

* نحو (زيدٌ يجتهد)، والدّكتور فاضل السّامرائي يذيّل قوله سالف الذّكر بـ(نقول هذا تجوّزًا وإلّا فهو مبتدأ عند الجمهور).

[٣٩] المصدر السّابق (١/١٥).

[٤٠] ينظر: النحو الوافي (٢/١٤٥).

[٤١] المصدر السّابق (١/٥١٤).

[٤٢] الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/١٥٦).

[٤٣] ينظر: معاني الأبنية (٤٧).

[٤٤] دلائل الإعجاز (٩٤).

[٤٥] المصدر السّابق (١١٨).

[٤٦] ديوانه (١٤٢).

[٤٧] ينظر: علم المعاني (٤٩)، والمقال المنشور على الرابط (https://www.islamweb.net/ar/fatwa)

[٤٨] مفتاح العلوم (٢٢١).

[٤٩] المصدر السّابق (٢٧٤).

[٥٠] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١/٧٦).

[٥١] المصدر السابق (١٣٣/٢).
[٥٢] ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (١٤٢/٢).
[٥٣] عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (٢٣٤/١).
[٥٤] ينظر: الكليات (٣٤١).
[٥٥] ينظر: جواهر البلاغة (٦٧).
[٥٦] ينظر: علم المعاني (٤٩).
[٥٧] ينظر: إعراب القرآن وبيانه (١٦١/١).
[٥٨] ينظر: مفاتيح الغيب (١٧٥/٢٨).
[٥٩] المصدر السابق (٤٩٠/١٥).
[٦٠] البحر المحيط في التفسير (٨١/١).
[٦١] الدر المصون (٤٠/١).
[٦٢] اللباب في علوم الكتاب (١٧٢/١).
[٦٣] ينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٣٨/٥).
[٦٤] ينظر: روح البيان (١١٦/٤).
[٦٥] التحرير والتنوير (٧٤٣/١).
[٦٦] إعراب القرآن وبيانه (١١٢/١).
[٦٧] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٨٣/٤).
[٦٨] نظم الدرر (٨٨/٩).
[٦٩] ينظر: إرشاد العقل السليم (٢٧٢/٦).
[٧٠] ينظر: المصدر السّابق (٨٩/٢).

قائمة المصادر

١.إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم؛ أبو السعود العماديّ (ت٩٨٢هـ)، إحياء التراث العربي ، بيروت.

٢.إعراب القرآن وبيانه؛ محيي الدّين بن أحمد مصطفى درويش(ت١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية ـ حمص، ودار اليمامة ، دمشق، بيروت، ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط٤، ١٤١٥هـ .

٣.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، ٢٠٠٩م.

٤.أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تح: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٥.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ ابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت.

٦.الإيضاح في علوم البلاغة؛ أبو عبد الله محمد القزويني (ت٧٣٩هـ)، تح: محمد خفاجي، الكتب العلمية، بيروت، ط٣، د ت.

٧.البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،١٤٢٠هـ.
٨.التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)؛ ابن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية، د.ط، ١٩٨٤م.
٩.التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٠.تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد؛ محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تح: محمد المفدى، ط١، ١٩٨٣م.
١١.الجملة العربيّة في دراسات المحدثين؛ حسين علي العقيليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
١٢.جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع؛ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت١٣٦٢هـ)، تح: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
١٣.حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك؛ محمد بن علي الصبان(ت١٢٠٦هـ)، الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
١٤.الدر المصون في علوم الكتاب المكنون؛ شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم السمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
١٥.الدّلالة الزّمنية في الجملة العربيّة؛ علي جابر المنصوريّ، مطبعة جامعة بغداد، ط١، ١٩٨٤م.
١٦.الدّلالة في الجملة الفعليّة والاسميّة بين الجرجانيّ وبعض الدّارسين المحدثين؛ أمجد كامل عبد القادر، مجلّة آداب البصرة، العدد (٦٢)، ٢٠١٢م.
١٧.دلائل الأعجاز؛ أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ(ت٤٧١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠١م.
١٨.ديوان طرفة بن العبد؛ طَرَفَة بن العَبْد البكريّ الوائليّ (ت٥٦٤م)، تح: مهدي محمد، دار الكتب العلمية، ط٣، ٢٠٠٢م.
١٩.روح البيان؛ أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي (ت١١٢٧هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت.
٢٠.روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني؛ شهاب الدين محمود الآلوسي (ت١٢٧٠هـ)، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
٢١.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك؛ بدر الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل، الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٢.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمدانيّ(ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
٢٣.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني(ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٢٤.شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٥.شرح الرضي على الكافية؛ محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٢٦.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، د.ط، د.ت.
٢٧.شرح نظم قواعد الإعراب؛ للشّيخ الزّواويّ، شرح: أحمد بن عمر الحازميّ، تسجيل صوتيّ متاح على (http://www.alhazme.net).
٢٨.الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز؛ المؤيد بالله يحيى بن حمزة العلويّ(ت٧٤٥هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٢م.
٢٩.عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح؛ أبو حامد، بهاء الدين السبكيّ(ت٧٧٣ هـ)، تح: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
٣٠.علم المعاني؛ عبد العزيز عتيق، دار النهضة، بيروت: لبنان، ط١، ٢٠٠٩م.
٣١.غرائب القرآن ورغائب الفرقان؛ النيسابوري(ت٨٥٠هـ)، تح: زكريا عميرات، الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
٣٢.الفعل زمانه وأبنيته؛ إبراهيم السّامرائيّ، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
٣٣.في النحو العربي نقد وتوجيه؛ مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط٢، ١٩٨٦م.
٣٤.الكتاب؛ عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
٣٥.الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)؛ أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي(١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
٣٦.اللباب في علوم الكتاب؛ سراج الدين عمر بن علي (ت٧٧٥هـ)، تح: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٣٧.لسان العرب؛ محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٣٨.اللمع في العربية؛ أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي، ١٩٨٨م.
٣٩.معاني الأبنية؛ فاضل صالح السّامرائيّ، جامعة الكويت: الآداب، ط١، ١٩٨١م.
٤٠.معاني النحو؛ فاضل صالح السامرائيّ، شركة العاتك، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.
٤١.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ عبد الله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: حسن جمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ٢٠١٢م.
٤٢.مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)؛ أبو عبد الله فخر الدين الرازي(ت٦٠٦هـ)، إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
٤٣.مفتاح العلوم؛ السكاكي (ت٦٢٦هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١١م.
٤٤.المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)؛ بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥ هـ)، تح: د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام ، ط١، ٢٠١٠م.

٤٥.مقاييس اللغة، أحمد بن فارس القزويني(ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
٤٦.المقتصد في شرح الإيضاح؛ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧١هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
٤٧.المقتضب؛ أبو العباس المبرد(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
٤٨.نحو الفعل؛ أحمد عبد السّتار الجواريّ، المجمع العلميّ العراقيّ، د.ط، ١٩٧٤م.
٤٩.نحو المعاني؛ أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
٥٠.النحو الوافي؛ عباس حسن(ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٦٦م.
٥١.نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم البقاعيّ(٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ط، د.ت.

Sources and references in the English language

1.Guiding the sound mind to the merits of the Holy Book; Abu Al-Saud Muhammad Al-Amadi (d. 982 AH), Reviving the Arab Heritage, Beirut, D.T
2.Parsing and explaining the Qur'an; Muhyiddin bin Ahmed Mustafa Darwish (d. 1403 AH), Dar Al-Irshad for University Affairs - Homs, Dar Al-Yamamah, Damascus, Beirut, and Dar Ibn Katheer, Damascus, Beirut, 4th edition, 1415 AH.
3.Fairness in matters of disagreement between Basran and Kufic grammarians; Abu Al-Barakat Kamal al-Din Abd al-Rahman bin Muhammad al-Anbari (d. 577 AH), edited by: Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, Dar al-Tala`i, Cairo, ed., 2009.
4.Anwar al-Tanzeel and Secrets of Interpretation, Abu Saeed Nasser al-Din Abdullah bin Omar bin Muhammad al-Baydawi (d. 685 AH), edited by: Muhammad bin Abdul Rahman al-Mara'ashli, Dar Ihya al-Tarath al-Arabi, Beirut, 1st edition, 1418 AH
5.The clearest paths to Alfiyyah by Ibn Malik; Ibn Hisham Al-Ansari (761 AH), edited by: Muhyiddin Abdul Hamid, Al-Matbabah Al-Asriyya, Beirut, D. I., D. T
6.Clarification in the sciences of rhetoric; Abu Abdullah Muhammad Al-Qazwini (d. 739 AH), edited by: Muhammad Khafaji, Scientific Books, Beirut, 3rd edition, d.d.
7.Al-Bahr Al-Muhit fi Al-Tafsir, Abu Hayyan Al-Andalusi (d. 745 AH), edited by: Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut, 1420 AH.
8.Liberation and Enlightenment (liberating the correct meaning and enlightening the new mind from the interpretation of the Glorious Book); Ibn Ashour (d. 1393 AH), Dar Al-Tunisia, d.d., 1984 AD.
9.Declaring the content of the explanation in grammar; Khaled Al-Azhari (d. 905 AH), edited by: Muhammad Basil, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2000 AD.
10.Commentary on facilitating benefits; Muhammad Badr al-Din bin Abi Bakr al-Damamini (d. 827 AH), ed.: Muhammad al-Mufdi, 1st edition, 1983 AD.
11.The Arabic sentence in the studies of hadith scholars; Hussein Ali Al-Uqaili, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 2012 AD.
12.Jawahir al-Balagha in Meanings, Bayan, and Badi'; Ahmed bin Ibrahim bin Mustafa Al-Hashemi (d. 1362 AH), edited by: Youssef Al-Sumaili, Al-Matbaqah Al-Asriyya, Beirut, d.d.
13.Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik; Muhammad bin Ali Al-Sabban (d. 1206 AH), Scientific Books, Beirut, 1997 AD.
14.Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknon; Shihab al-Din al-Samin al-Halabi (d. 756 AH), edited by: Ahmad al-Kharrat, Dar al-Qalam, Damascus.

15.Temporal significance in the Arabic sentence; Ali Jaber Al-Mansouri, Baghdad University Press, 1st edition, 1984 AD.
16.The significance of the verbal and nominal sentences between Al-Jurjani and some modern scholars. Amjad Kamel Abdul Qadir, Basra Journal of Arts, Issue (62), 2012 AD.
17.Evidence of miracles; Abu Bakr Abd al-Qahir al-Jurjani (d. 471 AH), edited by: Abd al-Hamid Hindawi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2001 AD.
18.Diwan Tarfa bin Al-Abd; Tarfa bin Al-Abd Al-Bakri Al-Waili (d. 564 AD), edited by: Mahdi Muhammad, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 3rd edition, 2002 AD.
19.The spirit of the statement; Abu Al-Fida Ismail Haqqi bin Mustafa Al-Istanbouli (d. 1127 AH), Dar Al-Fikr, Beirut, d.d., d.d.
20.The spirit of meanings in the interpretation of the Great Qur'an and the Seven Mathanis; Shihab al-Din Mahmoud al-Alusi (d. 1270 AH), edited by: Ali Abd al-Bari Attiya, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1415 AH.
21.Ibn al-Nazim's explanation of Ibn Malik's Alfiyyah; Badr al-Din Muhammad bin Malik (d. 686 AH), edited by: Muhammad Basil, Scientific Books, 1st edition, 2000
22.Ibn Aqeel's explanation of Ibn Malik's Alfiyyah; Ibn Aqeel, Abdullah bin Abdul Rahman Al-Uqaili Al-Hamdani (d. 769 AH), edited by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar Al-Turath, Cairo, and Misr Printing House, 20th edition, 1980.
23.Al-Ashmouni's commentary on Ibn Malik's Alfiyyah; Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hassan, Nour Al-Din Al-Ashmuni (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1998 AD.
24.Explanation of the statement on clarification or statement of the content of the clarification in grammar; Khaled bin Abdullah Al-Azhari (d. 905 AH), Scientific Books, Beirut, 1st edition, 2000 AD.
25.Explanation of satisfaction with sufficient; Muhammad bin Al-Hasan Al-Radi Al-Istarabadi (d. 686 AH), edited by: Yusuf Hassan Omar, Qan Yunus Publications, Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.
26.Explanation of the nuggets of gold in knowing the speech of the Arabs; Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Hisham (d. 761 AH), edited by: Abdul Ghani Al-Daqr, United Distribution Company, Syria, d.d., d.d.
27.Explanation of parsing rules systems; By Sheikh Al-Zawawi, explanation: Ahmed bin Omar Al-Hazmi, audio recording available at (http://www.alhazme.net)
28.Al-Tiraz for the secrets of eloquence and the sciences of miraculous facts; Al-Mu'ayyad Billah Yahya bin Hamza Al-Alawi (d. 745 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, Al-Maktabah Al-Asriya, 1st edition, 2002 AD.
29.Bride of Weddings in Sharh Summary of Al-Muftah; Abu Hamid, Bahaa al-Din al-Subki (d. 773 AH), edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, Al-Matbatah Al-Asriyah, Lebanon, 1st edition, 2003 AD.
30.The science of meanings; Abdel Aziz Ateeq, Dar Al Nahda, Beirut: Lebanon, 1st edition, 2009 AD.
31.Oddities of the Qur'an and desires of the Criterion; Nizam al-Din al-Hasan al-Naysaburi (d. 850 AH), edited by: Zakaria Amirat, Scientific Books, 1416 AH.
32.The verb has its time and structures; Ibrahim Al-Samarrai, Al-Resala Foundation, Beirut, 2nd edition, 1980 AD.
33.Criticism and guidance in Arabic grammar; Mahdi Al-Makhzoumi, Dar Al-Raed Al-Arabi, 2nd edition, 1986 AD.

34.The book; Amr bin Othman bin Qanbar Sibawayh (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji, Cairo, 3rd edition, 1988 AD .
35.Colleges (a dictionary of linguistic terms and differences); Abu Al-Baqa Ayoub bin Musa Al-Kafawi (1094 AH), edited by: Adnan Darwish and Muhammad Al-Masry, Al-Resala Foundation, Beirut, D.T.
36.Al-Lubab in the Sciences of the Book; Siraj al-Din Omar bin Ali (d. 775 AH), edited by: Adel Abd al-Mawjoud and Ali Muhammad Moawad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1st edition, 1998 AD.
37.Lisan al-Arab; Muhammad bin Makram bin Ali Abu al-Fadl Jamal al-Din Ibn Manzur (d. 711 AH), Dar Sader, Beirut, 3rd edition, 1414 AH.
38.Al-Lam' in Arabic; Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), ed.: Samih Abu Mughli, Majdalawi Publishing House, 1988 AD.
39.Meanings of buildings; Fadel Saleh Al-Samarrai, Kuwait University: Arts, 1st edition, 1981 AD.
40.Meanings of grammar; Fadel Saleh Al-Samarrai, Al-Atak Company, Cairo, 2nd edition, 2003 AD.
41.Mughni Al-Labib on the books of Arabs; Abdullah bin Youssef, Jamal al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), ed.: Hassan Jamad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 3rd edition, 2012 AD.
42.Keys to the Unseen (Al-Tafsir Al-Kabir); Abu Abdullah Fakhr al-Din al-Razi (d. 606 AH), Reviving the Arab Heritage, Beirut, 3rd edition, 1420 AH.
43.Key to Science; Abu Yaqoub Yusuf Al-Sakaki (d. 626 AH), edited by: Abdul Hamid Hindawi, Scientific Books, Beirut, 2nd edition, 2011 AD.
44.Grammatical objectives in explaining the evidence of the Millennium Explanations (Explanation of the Great Evidence); Badr al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa al-Aini (d. 855 AH), ed.: Dr. Ali Muhammad Fakher and others, Dar es Salaam, 1st edition, 2010 AD.
45.Language Standards, Ahmed bin Faris Al-Qazwini (d. 395 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr, 1979 AD.
46.Al-Muqtasid fi Sharh Al-Ihdah; Abu Bakr Abd al-Qahir bin Abd al-Rahman bin Muhammad al-Jurjani (d. 471 AH), edited by: Kadhim Bahr al-Marjan, Dar al-Rashid, Iraq, 1982 AD.
47.Al-Muqtasib; Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid Al-Mubarrad (d. 285 AH), edited by: Muhammad Abd al-Khaliq Adima, The World of Books, Beirut, d.d., d.d.
48.Towards the verb; Ahmed Abdel Sattar Al-Jawari, Iraqi Scientific Academy, D. I., 1974 AD.
49.Towards meanings; Ahmed Abdel Sattar Al-Jawari, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 2nd edition, 2006 AD.
50.Adequate grammar; Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Maaref, Egypt, 3rd edition, 1966 AD.
51.Nazm al-Durar fi Tanzab al-Ayat al-Surah, Ibrahim bin Omar al-Baqa'i (885 AH), Dar al-Kitab al-Islami, Cairo, D. I., D. T.